اقتصاد

زيادة أسعار المشتقات النفطية ترفع قيمة مبيعات محروقات ٦٨٪ في ٢٠١٥

وزير النفط لـ«الوطن»: تحسن التكرير بعد استقرار توريد ثلاث ناقلات نفط ايراني شهرياً

| علي محمود سليمان

بلغت قيمة المبيعات الإجمالية لشركة محروقات من المشتقات النفطية والغاز المنزلي ٦٣٧ مليار ليرة سورية خلال العام ٢٠١٥، أهمها المازوت بمبيع ١,٥٦٧ مليون م٣، وكمية البنزين ١,٢١٥ مليون م٣، والفيول ١,٥١٩ مليون طن، والغاز المنزلي ٣٦٨ ألف طن. وهذا يعني أن مبيعات محروقات ارتفع بنحو ٦٨٪ عن العام ٢٠١٤، إذ بلغت المبيعات الإجمالية لشركة محروقات ٣٧٩,٥٦ مليار ليرة سورية، على حين بلغت قيمة المشتريات الإجمالية لهذه المواد ٤٧٠,٨٧١ مليار ليرة سورية، وكانت قيمة الدعم المقدم للمشتقات النفطية لعام ٢٠١٤ قد بلغت نحو ١٦٩ مليار ليرة سورية. وهنا يبيّن وزير النفط والثروة المعدنية المهندس سليمان العباس لـ«الوطن»: أن السبب في ارتفاع نسبة المبيع لدى محروقات خلال عام ٢٠١٥ عن العام ٢٠١٤، يعود إلى زيادة أسعار مبيع المشتقات النفطية أكثر من مرة خلال العام الماضي، حيث كانت الأسعار خلال ٢٠١٤ أقل مما وصلت إليه في العام ٢٠١٥، وهو أمر يحتاج إلى العودة إلى القرارات التي صدرت بخصوص أسعار المحروقات، حيث كان سعر المازوت ٦٠ ليرة سورية في بداية ٢٠١٤ وثم ارتفع في نهاية العام ووصل إلى ١٥٠ ليرة سورية، ثم تم تخفيضه إلى ١٢٥ ل.س وتوحيد السعر في القطاعات كافة، وعاد ليرتفع إلى ١٣٥ ل.س، وشهدت مادة البنزين تغيراً بالسعر من ٨٠ ل.س ليصل إلى ١٦٠ ل.س، إضافة إلى زيادة في كميات مادتي البنزين والغاز التي بيعت خلال ٢٠١٥، على حين كميات مادة المازوت خلال العامين تكاد تكون متقاربة، مع فرق التحسن بآلية توزيع المادة خلال ٢٠١٥ حيث شهد استقراراً أكثر وما وزع للتدفئة كان بكمية أكبر من الذي وزع خلال العام ٢٠١٤.

وأشار وزير النفط إلى أن قطاع التكرير شهد تحسناً بعد استقرار الخط الائتماني الإيراني وانتظام وصول ٣ نواقل نفط شهرياً، لافتاً إلى أن عام ٢٠١٥ شهد تحسناً في توزيع المشتقات النفطية على الرغم من قيام بعض ضعاف النفوس وتجار الأزمات بالمتاجرة بهذه المواد في السوق السوداء، مشدداً على استمرار التنسيق مع الجهات المعنية والسلطات المحلية في المحافظات لضبط عمليات التوزيع ومحاسبة المخالفين.

مشيراً إلى أن خسائر قطاع النفط (المباشرة وغير المباشرة) منذ بدء الأزمة حتى نهاية العام ٢٠١٥ قد بلغت ما يقارب ٦٠,٦٤٤ مليار دولار، موضحاً بأن الخسائر ازدادت في قطاع النفط والثروة المعدنية خلال العام الفائت نتيجة استمرار اعتداءات المجموعات الإرهابية المسلحة على المنشآت النفطية، ولا سيما المنشآت الغازية منها، إضافة إلى الأضرار الكبيرة التي لحقت بالقطاع نتيجة ضربات طيران «التحالف الغربي» الذي استهدف بشكل مباشر البنى التحتية وآبار النفط والغاز ما أدى إلى أضرار مادية كبيرة وخاصة في الأبنية ومعدات الضخ الرئيسية، مع معاناة القطاع من ظروف تشغيلية صعبة.

وبينت أرقام وزارة النفط في تقرير التتبع للعام ٢٠١٥ الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه بأن إجمالي النفط المنتج في سورية لنهاية العام ٢٠١٥ والمسلم للمصافي قد بلغ ٣,٤٦٥ ملايين برميل بمعدل إنتاج وسطي ٩٤٩٢ برميلاً يومياً، بارتفاع طفيف عن العام ٢٠١٤، حيث كان الإنتاج المسلم لمصافاة حمص ٣,٤ ملايين برميل بمعدل إنتاج وسطي ٩٣٢٩ برميلاً يومياً.

على حين بلغ إجمالي الغاز الخام المنتج خلال العام ٢٠١٥ ضمن القطر ٥,٢٤٥ مليارات م٣ بمعدل يومي ١٤,٤ مليون م٣، حيث توزع الغاز المتاح للمستهلكين البالغ ٤,٧٣٣ مليارات م٣، إلى وزارة الكهرباء بنسبة ٨٦٪ حيث حصلت على ٤,٠٢٨ مليارات م٣، و١١٪ لوزارة النفط بحصة بلغت ٥٩٧ مليون م٣، و٣٪ لوزارة الصناعة بـ١٢٠ مليون م٣.

وبالعودة إلى إنتاج الغاز خلال العام ٢٠١٤ نجد أن إجمالي الغاز الخام المنتج في القطر قد بلغ ٥,٦٤٦ مليارات م٣ بمعدل يومي ١٥,٥ مليون م٣، حيث توزع الغاز المتاح للمستهلكين البالغ ٥,٢٦٨ مليارات م٣، إلى وزارة الكهرباء بنسبة ٨٩٪ بحصة بلغت ٤,٦٦٠ مليارات م٣، و١١٪ لـوزارة النفط بـ٥٦٧ مليون م٣، و١٪ لوزارة الصناعة بـ٣٧ مليون م٣.

وعن كميات الخام المكررة خلال العام ٢٠١٥ في مصفاتي حمص وبانياس قد بلغت ٤,٢١٧ ملايين طن متري، على حين بلغت كمية المشتقات النفطية المنتجة ٤,١٦٩ ملايين طن متري وبلغت مبيعات المصافي ٤,١٦١ ملايين طن.

أما كميات الخام المكررة في العام ٢٠١٤ ضمن مصفاتي حمص وبانياس فبلغت ٣,٦٠٦ ملايين طن، على حين بلغت كمية المشتقات النفطية المنتجة ٣,٥٤٠ ملايين طن متري، وبلغت مبيعات المصافي لشركة محروقات ٣,٦٤٨ ملايين طن متري بقيمة ٥٣٧ مليار ليرة سورية.

وعما يتعلق بعمل المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية خلال ٢٠١٥ فقد بلغ إجمالي مبيعاتها من خامات مواد البناء والصناعة لنهاية العام نحو ١,٤١٦ مليار ليرة سورية، وبلغت مبيعات الفوسفات الداخلية والخارجية ٦٥٦ مليون طن بقيمة ١٠,٤٢٣ مليارات ليرة سورية.

أما مبيعات المؤسسة خلال العام ٢٠١٤ بلغت نحو ١,٣٠٢ مليار ليرة سورية، على حين بلغت مبيعات الفوسفات ١,٢٢١ مليون طن بقيمة ١٣,٧٣٨ مليار ليرة سورية.

وأشار الوزير خلال اجتماعات تتبع تنفيذ الخطط الإنتاجية والاستثمارية للمؤسسات والشركات التابعة للوزارة لعام ٢٠١٥، إلى أنه وعلى الرغم من الواقع الصعب، تمكنت وزارة النفط وشركاتها من الحفاظ على معدلات إنتاج مقبولة من الغاز، وتأمين استمرار إمداد محطات توليد الطاقة الكهربائية، ومتابعة تأهيل المنشآت التي تعرضت للتخريب وإعادة وضعها بالإنتاج خلال فترات زمنية قياسية كمعمل غاز جنوب المنطقة الوسطى، وآبار جزل ومزرور واستكمال تنفيذ مشاريع حيوية جديدة تم من خلالها إيجاد حلول مناسبة ومزيد من المرونة التشغيلية والحفاظ على معدلات الإنتاج كمشروع «الضخ العكسي» للنفط الخام من بانياس إلى مصفاة حمص لزيادة الاستطاعة التكريرية في المصفاة من النفط الخام المستورد واستكمال تنفيذ «خط غاز الريان – جندر» وتشغيل محطة بديلة مؤقتة عن محطة المهر الغازية المدمرة ومتابعة أعمال الاستكشاف والتطوير في المنطقتين الوسطى والساحلية وأعمال التنقيب والاستكشاف البحري، لافتاً إلى أنه يتم العمل لإعادة تشغيل معمل غاز «إيبلا» الذي يرفد الشبكة بكمية مليوني متر مكعب من الغاز يومياً واستكمال إنجاز معمل غاز شمال المنطقة الوسطى ووضعه بالاستثمار قريبا حيث تم إنجاز ما يقرب ٩٦٪ من المشروع.

ولفت وزير النفط إلى أن متابعة العمل بالتنسيق مع الجهات المعنية على تعزيز إجراءات الحماية الأمنية للمنشآت في المناطق الآمنة وبذل الجهود لإعادة تأهيل خطوط نقل النفط الخفيف والثقيل وتأمينها لإعادة نقل النفط من الحقول غير المتضررة إلى المصافي وتقييم الآثار السلبية التي نتجت عن عمليات سرقة النفط بشكل جائر وعشوائي مثل الإساءة للمواصفات الخزينة للطبقات المنتجة والتلوث البيئي.

> ٦٠,٦ مليار دولار خسائر النفط منذ بدء الأزمة

٨٢ مليار ليرة قروض المصرف الزراعي في ٢٠١٥

| محمد راكان مصطفى

كشف مدير عام المصرف الزراعي التعاوني إبراهيم زيدان لـ«الوطن» أن أرصدة التسليفات الممنوحة من المصرف للعام ٢٠١٥ بلغت نحو ٨١,٧٩ مليار ليرة سورية.

وبيّن زيدان أن أرصدة الودائع لدى المصرف حتى نهاية عام ٢٠١٥ بلغت ٣٤,٨٥ مليار ليرة سورية متجاوزة المخطط له والمقدر بـ٣٢ مليار ليرة سورية.

علماً بأن ودائع المصرف للعام ٢٠١١ بلغت ٢٩,٧ مليار ليرة سورية وعام ٢٠١٢ بلغت ٣٢,٥ مليار ليرة سورية أما عام ٢٠١٣ فقد بلغت الودائع لدى المصرف ٣٥,٣ مليار ليرة سورية.

وأوضح زيدان أنهم ولغاية كانون الأول من عام ٢٠١٥ بلغت قيمة الاستثمارات لدى المصرف والمنفذة خلال العام ما يزيد على ٧٦,٣ مليون ليرة سورية من أصل الخطة المقدرة بـ١٥٠ مليون ليرة سورية تم استخدامها في تطوير عمل المصرف إضافة إلى توسيع وتأهيل فروع المصرف وبعض المشاريع الجديدة كفرع المصرف في محافظة اللاذقية وفرع المصرف في السلمية.

وعن التشريعات والقوانين والأنظمة المطلوب تطويرها في ضوء البيان الوزاري للحكومة بيّن زيدان أنه يتم العمل على تعديل النظام المحاسبي للمصرف في ضوء النظام المحاسبي الموحد للمصارف ويتم العمل على تعديل النظام الداخلي للمصرف بما يتوافق مع قرارات مجلس النقد والتسليف والجهات الوصاية ذات الصلة وأصبح في مراحله الأخيرة.

كما أنه يتم العمل على تعديل التعليمات التطبيقية لنظام عمليات المصرف وتبسيط إجراءات منح القروض والتسهيلات الائتمانية ويتم العمل على تعديل نظام التحصيل وأعمال الجباية المعمول بها حالياً إضافة إلى العمل على الاستمرار في إدخال غايات وخدمات مصرفية جديدة بما ينسجم مع توجه المصرف نحو الشمولية.

وأشار زيدان إلى أن مجلس إدارة المصرف أصدر قرارات متضمنة الموافقة على تخصيص اعتمادات للمصرف الزراعي لمصلحة المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان بمبلغ أكثر من ٢٤,٥ مليار ليرة سورية كما تم صدور قرارات تضمنت تمويل المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب بمبلغ ٨٠ مليار ليرة سورية لغاية تمويل شراء الحبوب من الفلاحين لموسم ٢٠١٥ مع أجور النقل إلى المناطق الآمنة، وتم تخصيص اعتمادات المصرف الزراعي لمصلحة المؤسسة المذكورة بمبلغ ٤٣ مليار ليرة سورية.

لافتاً إلى استئناف التمويل للغايات المحددة عن طريق حسم الأسناد وتجهيزها لدى مصرف سورية المركزي في المناطق الآمنة لفروع المصرف الزراعي التي تتمكن من ممارسة نشاطها الفعلي بشكل طبيعي ضمن مقراتها. وتخصيص اعتماد إضافي للمصرف مبلغ ٥,٥ مليارات ليرة لمصلحة المؤسسة العامة لإكثار البذار لزوم تسديد المحاصيل الزراعية المتوقع شراؤها وتمويل المؤسسة العامة للأعلاف بمبلغ ١٦ مليار ليرة سورية لتسويق محصول الشعير لعام ٢٠١٥ وتم تخصيص اعتماد المصرف الزراعي فرع دمشق مبلغ ٦ مليارات خارج الحد الأقصى للاعتمادات المخصصة للفرع ولمصلحة المؤسسة العامة للأعلاف لتسويق محصول الشعير لموسم عام ٢٠١٥.

الرقابة والتفتيش: صفقة زيت زيتون «فاسدة» في «الاستهلاكية» والمتورطون كثر!!

| عبد الهادي شباط

علمت «الوطن» من مصادر موثوقة بوجود زيت زيتون مغشوش يباع للمواطن الأمر الذي امتنع عن الحديث فيه الكثير من المسؤولين في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ممن التقيناهم للاستقصاء عن تفاصيل الصفقة، وذلك إما بشكل كامل أو اكتفوا بحديث عام أو حديث بالإشارة لكونها كما يقال في العامية (محضورة) لكن الأهم أنهم بالإجماع «نصحونا» بعدم الكتابة وتجاهل الموضوع أولاً لأن ذلك يضر بسمعة المؤسسة صاحبة المخالفة وثانياً لأن الصفقة كبيرة وتداعياتها ليست هينة وفي إيجاز لردنا على ذلك نرى أن حجم الدعم المقدم لهذه المؤسسات من الدولة وحجم المتابعة والاهتمام الذي توليه الحكومة لها يحتم علينا عدم التستر عن مخالفة بهذا الحجم وخاصة أنها تصيب المواطن بشكل مباشر إضافة إلى أن الحديث محصور فقط بهذه المخالفة من دون بقية شؤون المؤسسة.

وعلمت «الوطن» أن كميات كبيرة من زيت الزيتون المغشوش طرحت في صالات ومنافذ البيع في المؤسسة الاستهلاكية ضمن عبوات من حجم ٢٠ ليتراً– ووزن ١٦ كغ وحملت اسم زيت زيتون نوع أول.

وبعد بيع كمية من هذه المادة في السوق تتدخل الهيئة العامة للرقابة والتفتيش وتطلب مجموعة من عناصر التموين لتتوجه أقرب دورية لحماية المستهلك إلى المكان وتسحب عينات مباشرة من الزيوت المعروضة وإرسالها إلى المخبر للتحقق وعندها تخرج النتائج بأن الزيوت هي عبارة عن زيوت نباتية رديئة تم استخدامها وأضيف إليها مجموعة من الأصبغة والملونات القادرة على منحها مواصفات ولون زيت الزيتون الطبيعي لتتوالى بعدها المسألة عبر الانتقال من صالة إلى أخرى وتتشابه النتائج.

ولمعرفة المزيد من التفاصيل اتجهت «الوطن» لأحد المسؤولين في الوزارة الذي بدوره بوقوع المخالفة وأن الموضوع قيد المتابعة والبحث والتحقيق من الوزارة وعدد من الجهات المعنية ومن ضمنها الهيئة العامة للرقابة والتفتيش لكنه تحفّظ على كلمة غير صالحة للاستهلاك البشري حيث اعتبر أن في ذلك مبالغة وتهويلاً وإخافة للمستهلك.

ومصدر آخر في الوزارة أكد لنا أن النتائج المخبرية حملت فعلاً هذه العبارة «عدم صلاحية المادة للاستهلاك البشري» لكون الأصبغة والملونات المستخدمة تعتبر من المواد المسرطنة واعتبر أن الاعتراض على هذه الكلمة هو من قبيل التجميل والتخفيف للمخالفة.

بينما أكد لنا مصدر آخر في الوزارة أن حالة الغش لزيت الزيتون عادة ما تكون بخلطه بزيوت قريبة منه أو أقل جودة بشكل بسيط لكن الزيوت المطروحة كانت خالية من زيت الزيتون وأن المادة الأساسية زيوت نباتية منخفضة المواصفات.

وعن حجم الصفقة بعد زيادة الاستقصاء في أروقة التجارة الداخلية ومؤسساتها تبين أن الصفقة كبيرة وأن الوزارة وضعت يدها حتى أمس على نحو (١٠٠٠) عبوة زيت زيتون مغشوشة وتمت مصادرتها وحجزها حتى يتم اتخاذ الإجراءات الخاصة بمصيرها التي غالباً ما أكد لنا أحد العاملين أنها تذهب غالباً وتحال إلى معامل صناعة الصابون أما عن زمن طرح هذه الزيوت للبيع فأشار لنا أحدهم في الوزارة بأنها طرحت للبيع منذ قرابة شهرين وهو ما يعزز لنا أن حجم الصفقة كبير وأنها تبلغ آلاف العبوات.

وعن جملة الإجراءات المتخذة حول ذلك لاحظنا أن هناك نقل وتحقيق مع شريحة واسعة من العاملين في المؤسسة من ضمنهم مديرون ومعاونوهم وأمناء مستودعات ومشرفون على صالات البيع وغيرهم من كوادر المؤسسة الذين يشتبه في تورطهم بهذه المخالفة إضافة إلى الوصول إلى مصدر الصفقة (البضاعة) وهنا نكتفي أن نقول إنها محلية الصنع ولم تتعد أروقة ومستودعات دمشق.

وقبل أن ننهي حديثنا عن الصفقة وحالة الغش التي نفذت بأيدي حماة المستهلك الذين ينفذون سياسة التدخل الإيجابي لدعم المستهلك، ربما تكون قد وصلتنا الإجابة عن تساؤلاتنا المستمرة حول غياب الرقابة التموينية عن مثل هذه المؤسسات بل التي ذهب البعض إلى القول إنه ممنوع على عناصر التموين دخول مستودعاتها وإذا أراد أحد أن ينفي كلامنا فليقدم لنا عدد وحجم الضبوط المنفذة بحق هذه المؤسسات على مدار السنوات السابقة والأهم حالياً أنه ورغم هذه القضية والمخالفة الكبيرة ما زال المعنيون في الوزارة ينقسمون بين مؤيد ومعارض لممارسة الرقابة التموينية على هذه المؤسسات.

دولار تمويل التجار بـ٣٨٥ ليرة وفي السوداء بين ٣٩٦ و٣٩٨

«المركزي» للمصارف: أية تسهيلات ائتمانية لدفع مؤونة الاستيراد ممنوعة

| الوطن

طلب مصرف سورية المركزي من المصارف العاملة عدم منح أي تسهيلات ائتمانية وتمويلات لاستخدامها في تغطية قيمة المؤونات النقدية المطلوب تقديمها بموجب القرارات الناظمة لتمويل المستوردات وتعهدات إعادة قطع التصدير والنافذة أصولاً وإلزام العميل بتوقيع تعهد يفيد بعدم استخدام التسهيلات الائتمانية والتمويلات بالليرة السورية لغايات تمويل المستوردات.

وحدد المركزي ضوابط منح تسهيل الحساب الجاري المدين بالقطع الأجنبي لأغراض تمويل المستوردات من ناحية الإجراءات الواجب الالتزام بها في عمليات السحب الجارية على هذه الحسابات وإلزام العميل بتوقيع تعهد يفيد بعدم استفادته من تسهيلات ائتمانية من مؤسسات مالية أخرى لأغراض تمويل ذات عملية الاستيراد الممولة من المصرف.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن مدير في أحد المصارف العامة أن منع تقديم أية تسهيلات ائتمانية لتمويل المؤونة النقدية للمستوردات سببه الحدّ من حالات التلاعب التي يقوم بها بعض التجار، الذين يحصلون على تسهيلات ائتمانية بحجة تمويل المستوردات، من دون استخدامها لهذا الغرض.

بدوره أكد معاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية عبد السلام علي لـ«الوطن» أن قيمة الطلبات اليومية لإجازات الاستيراد تصل أحياناً إلى مئة مليون دولار، ولكن اللجنة المعنية بمنح إجازات الاستيراد تعطي الموافقة لنسبة معينة من هذه الطلبات تتراوح في بعض الأوقات بين ٦٪ إلى ١٠٪ وهذه ليست قاعدة دائمة كنسبة مئوية، لكون التمويل يتناسب وقدرة المصرف المركزي على التمويل، لافتاً إلى أنه بات معروفاً بأن أي مستورد لا يحصل على تمويل لمستورداته من المركزي فإنه سيتجه إلى السوق السوداء ولذلك يتم مراعاة إمكانية السوق السوداء على استيعاب هذه الطلبات، بما لا يشكل ضغطاً يؤدي لرفع سعر الصرف.

> مسؤول مصرفي: للحد من تلاعب التجار بالتمويل

وتضمن تعميم المركزي الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه، منح وتجديد الحساب الجاري المدين داعيا إلى ضرورة بذل العناية الواجبة عند منح وتجديد تسهيل الحساب الجاري المدين بالليرة السورية لدى المصارف التقليدية أو تمويل مرابحة بالليرة السورية وفق صيغ التمويل الإسلامية.

كما تضمن اعتماد معايير ضمن السياسات الائتمانية المعتمدة في كل مصرف تشمل الأمور الواجب مراعاتها من قبله لدى دراسة البيانات المالية للعميل بغرض منحه القروض والتمويلات أو تجديدها وذلك من ناحية نسب الرفع المالي المقبولة مع مراعاة طبيعة الصناعة التي ينتمي إليها العميل وعدم تجاوز نسبة التسهيلات الممنوحة على شكل حساب جار مدين نسبة ٣٠ بالمئة من إجمالي أرصدة التسهيلات الائتمانية المنتجة لدى كل مصرف.

وفي معرض تطبيق أحكام القرار رقم ٧٠٣ الخاص بالمستوردات والصادر عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية أصدر المصرف تعميمين آخرين يتضمنان إلزام المستورد بتوقيع تعهد بأن المبالغ المودعة لتنفيذ أحكام هذا القرار هي من موارده الذاتية وليست من خلال تسهيلات إئتمانية من المصارف العاملة.

وبرر المصرف إصدار هذه التعاميم انطلاقاً من دوره في ضمان استقرار القطاع المصرفي وسوق القطع الأجنبي ومتابعته لعمليات تمويل المستوردات التي تتم عن طريق المصارف وبهدف الحفاظ على موارد هذه المصارف والحد من عمليات تمويل المستوردات الوهمية التي يقوم بها بعض المستوردين للمضاربة على سعر صرف الليرة السورية وحرصاً على عدم استخدام التسهيلات الائتمانية في غير الغايات الممنوحة لأجلها. وفي ما يخص أسعار الصرف، فقد حدد مصرف سورية المركزي سعر صرف الدولار بـ٣٣٥,٦٦ ليرة كسعر وسطي للمصارف و٣٣٥,٣٣ ليرة كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة. وحدد المصرف في قائمة أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عنه يوم أمس سعر صرف الدولار مقابل الليرة لتسليم الحوالات الشخصية بـ٣٣٤ ليرة سورية. في حين يموّل المستوردات بسعر ٣٨٥ ليرة للدولار، في حيت يتحرك السعر بين ٣٩٦ و٣٩٨ ليرة في التعاملات النظامية، وهو ما يعتمد عليه أغلب التجار في تسعير بضاعتهم، لحاقاً بما يتم نشره على بعض صفحات الفيسبوك وتطبيقات الموبايل، مجهولة المصدر.

وفي سياق متصل بالمصارف، يتم حالياً استكمال بعض التعديلات النهائية على مشروع مؤسسة ضمان مخاطر القروض وذلك تمهيداً لاستكمال أسباب صدوره قريباً.